

Distr.: General
4 April 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البندان ١٣٣ و ١٣٩ (أ) من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن
٦٨٧ (١٩٩١): بعثة الأمم المتحدة للمراقبة
في العراق والكويت

تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت عن
الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١
وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المتعلقين
بالأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/794 و Corr.1) وفي الميزانية المقترحة لتغطية نفقات
البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/56/820). وأثناء
نظرها في التقريرين، اجتمع أعضاء اللجنة مع ممثلي الأمين العام ومع كبير الموظفين الإداريين
في البعثة، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

٢ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٨/٥٤ باء المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مبلغاً إجماليه ٢٧٠ ٢٧١٠ ٥٢ دولاراً (صافيه ٥٠٣ ٢٨٧ ٥٠ دولارات) لتغطية نفقات البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ومنه مبلغ إجماليه ٢٣٢ ٥٠١ ٢ دولاراً (صافيه ١١٦ ٥٦٦ ٢ دولاراً)، مخصص لحساب دعم عمليات حفظ السلام ومبلغ إجماليه ٣٨ ٠٣٨ ٣٩١ دولاراً (صافيه ٩٣٧ ٣٤٧ دولاراً) لقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي في إيطاليا عن الفترة ذاتها. وبعد أن أُخِذ في الحسبان أن ثُلثي المبلغ الصافي، أي ما يساوي ٥٢٥ ٠٠٠ ٣٣ دولار، سيوفّر عن طريق التبرعات التي ستقدمها حكومة الكويت، قُسّم المبلغ الذي يساوي إجماليه ٢٧٠ ١٨٥ ١٩ دولاراً (صافيه ٥٠٣ ٧٦٢ ١٦ دولارات) على الدول الأعضاء.

٣ - وعلى النحو الوارد في تقرير الأمين العام المتعلق بأداء البعثة (A/56/794)، الفقرة ١١)، بلغ إجمالي مجموع النفقات لهذه الفترة ١٠٠ ٠٧٤ ٥٠ دولار (صافيه ٢٠٠ ٨٧٠ ٤٧ دولار) يشمل التزامات غير مصفاة قدرها ٦٠٠ ٩٢١ ١٢ دولار. ويمثل الرصيد غير المنفق الناتج عن ذلك والبالغ إجماليه ٢٠٠ ٦٣٦ ٢ دولار (صافيه ٣٠٠ ٤١٧ ٢ دولار) نحو ٥ في المائة، بالقيمة الإجمالية، من الاعتماد المرصود. واللجنة تشك في صواب إدراج مبالغ لحساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي لدى حساب النسبة المئوية للرصيد غير المنفق في تقارير الأداء المالي مقابل الاعتماد غير المرصود. وقد علّقت اللجنة على هذا الموضوع في تقريرها المتعلق بعمليات حفظ السلام (انظر A/56/887). وعلى النحو الوارد في الفقرات ٧ إلى ٩ من التقرير، يعزى الرصيد غير المنفق في المقام الأول إلى معدل شواغر في وظائف الموظفين الدوليين تجاوز المتوقع، وانخفاض تكلفة السفر المتعلق بتناوب الأفراد العسكريين وانخفاض الاحتياجات من قطع غيار المركبات وعمليات إصلاحها وصيانتها، والعمليات البحرية، والاتصالات التجارية واللوازم والخدمات المتنوعة.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٧ من التقرير أن معدل الشواغر الفعلي بلغ وسطياً ٢٦ في المائة، بينما طبق على الميزانية لهذه الفترة معامل شغور قدره ١٠ في المائة في عدد الموظفين المأذون به لملء ٧٢ وظيفة دولية. وتعرب اللجنة مرة أخرى عن قلقها إزاء استمرار ارتفاع معدلات الشغور في البعثة، وتطلب تضمين التقارير القادمة معلومات عن

التدابير المتخذة لمعالجة هذه المشكلة، بما فيها معلومات عما إذا كانت هناك حاجة فعلية إلى الوظائف التي ما زالت شاغرة منذ فترة طويلة.

٥ - وترحب اللجنة الاستشارية بتضمين الجدول ١ من تقرير الأمين العام المتعلق بالأداء تفصيلاً للنفقات على أمن الموظفين لهذه الفترة. وزُوِّدت اللجنة، بناءً على طلبها، بتقديرات مثيلة للفترتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (انظر المرفق لهذا التقرير). وأبلغت اللجنة أن البعثة اعتمدت على الوحدات لتوفير الأمن في المنطقة المنزوعة السلاح وأن النفقات على الأمن، التي بلغ مجموعها ٨٠٠ ٥١٢ دولار، شملت شراء معدات للوحدات.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ١٤ و ١٥ من المرفق الثاني لتقرير الأمين العام، أنه تم تدريب ١٩ موظفاً من موظفي البعثة أثناء الفترة التي يشملها التقرير بتكلفة بلغ مجموعها ٩٠٠ ٤٠ دولار، مقابل المبلغ الذي خصص لذلك وقدره ١٥ ٠٠٠ دولار. وتشير اللجنة إلى أن وجود مثل هذا الفرق الكبير يدل على أن البعثة لم تخطط كما يجب في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات الواردة في الفقرة ١٤ معلومات عامة؛ وينبغي أن يوضع برنامج التدريب بطريقة تلبي فيها الاحتياجات المحددة للبعثة. وتلاحظ اللجنة التركيز على التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات. وفي ضوء استثمار هذا المبلغ الهائل في مثل هذا التدريب، لا بد أن تكون المكاسب التي تُجنى على مستوى الإنتاجية وفعالية الإدارة قابلة للإثبات.

٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المبلغ الإجمالي الذي سُدد لتغطية تكاليف القوات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بلغ ٣،١٠٠ مليون دولار، في حين أن المبلغ المستحق للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بلغ ٣ ملايين دولار. أما فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، فقد أُبلغت اللجنة أنه تم حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ تسديد مبلغ قدره ١،١ مليون دولار وأن المبلغ المستحق يقدر بـ ٣،٢ مليون دولار، في حين أن الالتزامات غير المصفاة بلغ مجموعها ٢،٧ مليون دولار. وبالنسبة لتعويضات الوفاة والعجز، دُفع حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ مبلغ قدره ٢٧٢ ٨٥٤ دولاراً غطى ١٧ تسوية، وكانت ٧ تسويات معلقة وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٣٩ ٥٠٢ ١ دولاراً.

٨ - كما أُبلغت اللجنة الاستشارية أن السيولة النقدية لدى البعثة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بلغت ٣،٥٩ مليون دولار، وأن الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بلغت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ما مجموعه

١٤٢ ٥٣٤ ٣ دولارا تشمل مبلغا قدره ١٢٩ ٩٧٠ ١ دولارا للحكومة شأن به ومبلغا قدره ١٣ ٥٦٤ ١ دولارا لا شأن للحكومة به. وبلغت الحصة المطلوبة من الدول الأعضاء حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ما مجموعه ٣٠٩,١ مليون دولار، ورد منها ما مجموعه ٢٩٢,١ مليون دولار، برصيد متبقٍ قدره ١٧ مليون دولار.

٩ - ويرد في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه في مجال تمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد غير المنفق البالغ إجماليه ٢٠٠ ٢٦٣٦ ٢ دولار (صافيه ٣٠٠ ٤١٧ ٢ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، إضافة إلى الفائدة والإيرادات الأخرى البالغة ٣ ٩٤٩ ٠٠٠ دولار، على أساس أن يُسدّد ثلثا المبلغ أولا إلى حكومة الكويت.

معلومات عن الأداء في الفترة الراهنة

١٠ - أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظائف التي شُغلت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ شملت ٩٠٥ وظائف لأفراد الوحدات العسكرية و ١٩٢ وظيفة للمراقبين العسكريين و ٥٤ وظيفة للموظفين الدوليين و ١٦٥ وظيفة للموظفين المحليين، وذلك مقابل ملاك الموظفين المأذون به للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ البالغ ٩٠٦ وظائف لأفراد الوحدات العسكرية و ١٩٥ وظيفة للمراقبين العسكريين (باستثناء المراقبين العسكريين الاحتياطيين البالغ عددهم ١٠٥ مراقبين المأذون بهم لكن لا تشملهم الميزانية) و ٦٣ وظيفة للموظفين الدوليين و ١٧٤ وظيفة للموظفين المحليين.

١١ - وزُوِّدت اللجنة الاستشارية ببيانات عن النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حتى ١٥ شباط/فبراير بالنسبة للمقر، وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بالنسبة للميدان. وبلغ إجمالي النفقات لهذه الفترة ٣٨ ١٠٢ ٧٠٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ٩٨٠ ٣٤ دولار) مقابل اعتماد مخصص يبلغ إجماليه ٢٠٠ ٩٣٧ ٥٥ دولار (صافيه ٣٠٠ ٨١٥ ٥٢ دولار).

التكاليف المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٢ - على النحو المشار إليه في الفقرة ١ من تقرير الأمين العام المتعلق بميزانية البعثة (A/56/820)، تقدر تكلفة تغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٣٤٠ ٥٣ دولار (صافيه ٧٠٠ ١١٢ ٥١ دولار)، شاملا التبرعات العينية المدرجة في الميزانية والبالغة ٤٠٠ ٧٦٧ ٢ دولار. وسيقدم

ثلثا المبلغ الإجمالي، أي ما يبلغ صافيه ٢٠٠ ٢٣٠ ٣٢ دولار، عن طريق التبرعات التي تقدمها حكومة الكويت. وعلى النحو الوارد في الفقرة ٢ من التقرير، تمثل الميزانية المقترحة انخفاضا بنسبة ١,٧ في المائة (٨٨٩ ٣٠٠ دولار) في القيمة الإجمالية بالنسبة لاعتمادات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويقترح الأمين العام في الفقرة ٣ من تقريره مبلغا إجماليه ١٨ ٣٤٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ١١٥ ١٦ دولار)، يمثل الرصيد بدون التبرعات، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتعكس الميزانية المقترحة الواردة في الجدول ١ من تقريره انخفاضا يبلغ ١٠٠ ٨٢٥ ٢ دولار، أي ما نسبته ١٢ في المائة، في تكاليف الأفراد العسكريين و ٧١١ ٧٠٠ دولار، أي ما نسبته ٥,٢ في تكاليف الموظفين المدنيين، تقابله جزئيا زيادات قدرها ٢ ٨٤٨ ٩٠٠ دولار، أي ما نسبته ٢٥,٦ في المائة في الاحتياجات التشغيلية، و ٥٥ ٨٠٠ دولار، أي ما نسبته ٥٢,٧ في المائة، في البرامج الأخرى و ٩٧ ٣٠٠ دولار، أي ما نسبته ٤,٦ في المائة، في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١٣ - وتتصل الزيادة في الاحتياجات التشغيلية في المقام الأول بارتفاع الاعتمادات المخصصة للمنافع وتحديد أماكن العمل بفعل تردي حالتها بسبب المناخ القاسي، واستبدال مركبات قديمة أو متضررة، وازدياد تكاليف العمليات الجوية. بموجب ترتيبات طلب التوريد الراهنة، واستبدال معدات اتصالات تالفة أو بائدة، وشراء معدات إضافية للسواتل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشراء تكنولوجيا معلومات إضافية واستبدال معدات تالفة أو بائدة، ونشوء احتياجات إضافية في إطار الخدمات التعاقدية تتصل بتوكيل جهات خارجية بأعمال صيانة المباني والاستعانة بشركات تجارية لتوفير خدمات الأمن وخدمات تجهيز البيانات.

١٤ - والمبالغ المقدرة مخصصة لما مجموعه ١٩٥ مراقبا عسكريا (باستثناء ١٠٥ مراقبين عسكريين احتياطيين مأذون بهم ولكن لا تشملهم الميزانية)، و ٩٠٤ أفراد من أفراد الوحدات العسكريين، و ٦٧ موظفا دوليا و ١٦٨ موظفا محليا (انظر الفقرة ١٠ أعلاه للوظائف المشغولة حاليا).

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من التقرير، أن عدد الموظفين المقترح لهذه الفترة يعكس زيادة أربع وظائف دولية وإنقاص ست وظائف محلية، ما يمثل نقصا قدره وظيفتان. وتعود التغييرات المقترحة إدخالها على ملاك الموظفين إلى إعادة تشكيل الشعبة الإدارية. وألغى قسم الخدمات العامة وأنشئ قسمان جديداً هما: قسم إدارة اللوازم والممتلكات وقسم السلامة والأمن. ونتيجة لذلك، تشتمل

التغييرات المقترحة إدخالها في عدد الموظفين على وظيفة واحدة جديدة من رتبة ف-٣ لرئيس قسم الأمن والسلامة، وثلاث وظائف جديدة في الخدمة الميدانية لضابط أمن/تحقيق، ونائب كبير المهندسين وموظف لإدارة المرافق، وإلغاء ست وظائف محلية. وتوافق اللجنة الاستشارية على التغييرات المقترحة إدخالها في مجال الموظفين.

١٦ - وإن اللجنة الاستشارية على يقين من أن إضافة موظف يتولى إدارة المرافق ستؤدي إلى تحسين إدارة الممتلكات والموجودات في البعثة. وتلاحظ اللجنة مع القلق استمرار شغور عدد من الوظائف الرئيسية، بما فيها كبير موظفي المشتريات. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات "أن يقوم مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام باتخاذ ما يلزم لإزالة أوجه الاختلاف الموجودة في تقارير الجرد وأن تنفذ التدابير التي تكفل وضع تقارير الجرد بدقة من أجل الكشف عن المعدات غير القابلة للاستهلاك في البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم" (A/56/5, vol.II، الفصل الثاني، الفقرة ٢٣).

١٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه لدى استعراضها الميزانية المقترحة للبعثة، كانت هناك تسع وظائف دولية شاغرة. كما أبلغت اللجنة أن معدل الشواغر في البعثة كان ١١ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، منخفضاً عن نسبة ٢٦ في المائة التي كان عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وترحب اللجنة بهذا التحسن. غير أنها، كما ذكرت في الفقرة ١٦، قلقة إزاء استمرار شغور عدد من الوظائف الرئيسية، بما في ذلك وظيفة كبير موظفي المشتريات ورئيس العمليات الجوية. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٧ من المرفق الأول جيم من تقرير الأمين العام المذكور آنفاً والمتعلق بميزانية البعثة (A/56/82)، تبلغ نسبة عامل الشغور المطبق في مجال الموظفين الدوليين في الميزانية المقترحة ٥ في المائة. وترى اللجنة أن وجود عامل شغور بنسبة ١٠ في المائة يكون أكثر واقعية.

١٨ - واستعلمت اللجنة الاستشارية عن وضع القضية المعروضة على المحكمة الإدارية المتعلقة بدفع مبالغ للموظفين المدنيين تتجاوز بدلات الإقامة المقررة للبعثة. وأبلغت أن المحكمة ستستخدم نتائج هذه القضية التي تنتظر فيها خلال دورتها الصيفية في عام ٢٠٠٢، كمرجع تستند إليه في القضايا الأخرى المثيلة.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن برنامج التدريب المقترح يشتمل على تدريب ٢٦ موظفاً (انظر A/56/820، المرفق الثاني، ألف). واشتملت الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ اعتماداً مخصصاً لتدريب ٢٩ موظفاً، وورد في تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ أنه

تم الانتهاء من تدريب ١٩ موظفا. وعليه، فإن ما مجموعه ٧٤ موظفا يكونون قد خضعوا للتدريب في فترة ثلاث سنوات. وتعرب اللجنة من جديد عن رأيها في أن عدد الأشخاص المقرر تدريبهم يبدو أعلى من عدد الوظائف الثابتة.

٢٠ - وتشيد اللجنة الاستشارية بالبعثة لما بذلته من جهود لتحديد أهداف قابلة للتحقيق (انظر A/56/820، الفقرة ٢٣)؛ غير أنها توصي بأن يتم في المستقبل تبسيط هذه الأهداف وتحديدها بمزيد من الدقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي خفض عدد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لتيسير عملية التقييم.

٢١ - ويرد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للبعثة الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه بشأن تمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة (أ) بأن توافق على تخصيص اعتماد يبلغ إجماليه ٢٠٠ ٥٧٣ ٥٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٣٤٥ ٤٨ دولار) لتغطية نفقات البعثة لفترة الإثني عشر شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بما فيه مبلغ صافيه ٢٠٠ ٢٣٠ ٣٢ دولار، وهو ما يمثل ثلثي التكلفة، على أن يقدم عن طريق تبرعات تقدمها حكومة الكويت، و (ب) أن توافق على تقسيم مبلغ إجماليه ١٨ ٣٤٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ١١٥ ١٦ دولار)، أي ما يمثل صافي الرصيد المتبقي من التبرعات كأصلبة مقررة، بمعدل شهري قدره الإجمالي ١ ٥٢٨ ٥٨٣ دولارا (صافيه ٩٢٥ ٣٤٢ ١ دولارا)، رهنا بقرار من مجلس الأمن فيما يتعلق بإنهاء البعثة أو استمرارها.

المرفق

نفقات أمن الموظفين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	المبلغ
موظفو الأمن الدوليون	٩٨ ٠٠٠
أفراد الأمن المحليون	١٨٥ ٠٠٠
التعديلات والتجديدات في أماكن العمل	١٥ ٠٠٠
مركبات واقية	٣٣٢ ٠٠٠
لوازم وخدمات	٨ ٠٠٠
المجموع	٦٣٨ ٠٠٠

نفقات أمن الموظفين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	المبلغ
موظفو الأمن الدوليون	١٤٨ ٥٠٠
أفراد الأمن المحليون	٢٩٦ ٦٠٠
التعديلات والتجديدات في أماكن العمل	٨ ٠٠٠
مركبات واقية	٣٠ ٤٠٠
لوازم وخدمات	١٢٢ ٥٠٠
المجموع	٦٠٦ ٠٠٠